

جرائم الإرهاب الدولي واستراتيجية المواجهة

م.م. محمد جاسم محمد *

المقدمة

يعد العنف بمختلف مظاهره من أقدم الظواهر المتأصلة في المجتمعات الإنسانية، وقد تعاظمت ظاهرة العنف في المجتمع الدولي والعلاقات الدولية سواء من حيث مظهرها أو على مستوى النطاق الذي يجري فيه، ورغم الجهود الداخلية والدولية الكبيرة والمهمة التي بذلت للحد من هذه الظاهرة التي طالت الحكام والشعوب، إلا أنها لم تأت بنتائج مريحة وما تنامي الحروب والعمليات الإرهابية في الفضاء الدولي والداخلي إلا دليل على ذلك، وعليه فقد أصبح الإرهاب خطراً حقيقياً يواجه الوجود البشري وحضاراته وإنجازاته وأن الأنشطة الإرهابية أصبحت تمارس على نطاق واسع عبر الزمان وعبر المكان في الماضي والحاضر والمستقبل، وأن خطورة الإرهاب تزداد بالنظر إلى زيادة المنظمات الإرهابية التي تمارس الإرهاب الذي ينطوي على عنف غير محدود وغير مقيد بقانون أو أخلاق، وللجريمة الإرهابية آثارها حيث تؤثر هذه الجريمة على

بناء المجتمع بسبب تأثيراتها التي تصيب كل فرد من أفراده سواء كان ذلك بفقد ضحايا أبرياء أو معاناة أسر في هذا المجتمع، الأمر الذي يهدد المجتمع، الأمر الذي يستدعي البحث في الآثار التي تترتب على الإرهاب بصورة عامة والإرهاب الدولي بصورة خاصة، فقد شهدت السنوات الأولى في القرن الواحد والعشرون تصاعداً ملحوظاً في العمليات الإرهابية كانت أشدها سياسية الولايات المتحدة في المنطقة تحت ما يسمى بالشرق الأوسط حيث تم فيها احتلال العراق وقبلها احتلال أفغانستان، بالإضافة إلى التهديدات المستمرة لعدد من دول المنطقة ومحاولة تغيير ملامح المنطقة من خلال طرح مشاريع الشرق الأوسط، وعليه فإن هذا البحث محاولة لقراءة واقع الإرهاب الدولي.

- أهمية الدراسة:

تكمن الدراسة في معرفة وإدراك ما هو الإرهاب الدولي وما هو الخطر الحقيقي الذي

الدولي والجهود المبذولة لمكافحته، والمبحث الأخير هو استراتيجية مواجهة جرائم الإرهاب الدولي.

أولاً- ماهية الإرهاب الدولي ودوافعه في القانون الدولي العام:

١- التعريف بالإرهاب:

الإرهاب لغة:

المعاجم العربية القديمة لم تعرف وتذكر كلمة الإرهاب^(١)، ولكنها عرفت الفعل (رهب - يرهب، رهبة، ورهب، أي خاف، ورهبي أي خافه) والرهبة هي الخوف والفرع (ارهب). ولم يظهر لفظ الإرهاب في المعاجم الحديثة^(٢).

وهو مصدر من (ارهب) يعني الأخذ بالسف والتهديد والإرهابي هو من يلجأ إلى العنف لإقامة سلطته، والحكم الإرهابي نوع من الحكم يقوم على الإرهاب والعنف تمند إليه حكومات وجماعات ثورية لتحقيق أهداف سياسية، فالإرهاب إذن هو استخدام العنف الغير قانوني أو التهديد به لتحقيق أهداف سياسية سواء من الحكومة أو الأفراد أو الجماعات الثورية والمعارضة^(٣).

الإرهاب اصطلاحاً:

كل فعل من أفعال العنف أو التهديد أي كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو أمنهم للخطر وإلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو

يشكله الإرهاب الدولي أو المحلي على الدول والمنظمات الدولية وحتى الأفراد والجماعات، إذ أن الإرهاب اليوم أصبح يشكل خطر حقيقي على كافة الدول، إذ توجب على الدول الوقوف بوجه هذا الخطر والتصدي له.

- هدف الدراسة:

تهدف الدراسة أن الإرهاب الدولي هو أعمال إجرامية موجهة ضد الدول وتهدف إلى إحداث حالة من الرعب والخوف لدى الأشخاص أو الجماعات وحتى العامة.

- إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول كيفية مواجهة هذا الخطر ووقف الانتهاكات التي يتعرض لها الأفراد أو الدول، حيث تعد ظاهرة الإرهاب من أخطر الظواهر التي تواجه المجتمع الدولي.

- فرضية الدراسة:

تستند فرضية الدراسة على فرضية مفادها ضرورة الوقوف بوجه هذا التهديد (الإرهاب) من خلال التعاون فيما بين الدول من أجل حماية الأفراد والجماعات والدولة.

- هيكلية الدراسة:

سوف نبحت في هذا الموضوع ماهية الإرهاب الدولي ودوافعه من خلال المبحث الأول الذي احتوى على فقرتين، ماهية الإرهاب الدولي ودوافع الإرهاب الدولي في القانون الدولي، أما المبحث الثاني تتناول أنواع الإرهاب الدولي وآثاره، والمبحث الثالث تتناول جرائم الإرهاب

وتعريف الإرهاب الدولي حسب رأينا هو:
استخدام العنف والقوة في إطار منظم وغير مشروع يرتكبه فرد أو دلة ضد أشخاص، هيئات أو مؤسسات أو ممتلكات تابعة لها بهدف التأثير على السلطة أو المدنيين وذلك من خلال نشر الرعب والخوف من أجل تحقيق أهداف معينة سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية وأن يكون هذا الاستخدام للقوة والعنف لغير الدفاع عن النفس أو الدين أو مقاومة العدوان والتحرير من الاحتلال.

٢- دوافع الإرهاب الدولي في القانون الدولي العام:

الدوافع السياسية:

غالبية جرائم الإرهاب الدولي تكمن ورائها أسباباً ودوافع سياسية وهذا ما أدى للخلط بين جرائم الإرهاب الدولي والجرائم السياسية، وللدوافع السياسية للإرهاب الدولي أمثلة منها استعمال العنف لمقاومة الاحتلال أو لجذب انتباه الرأي العام العالمي اتجاه قضية ما والدليل على ما حدث في ١٤ يونيو ١٩٥٨ عند قيام بعض أفراد المقاومة الشعبية بختف أحد الطائرات الأمريكية بعد إقلاعها من مطار أثينا وذلك من أجل إجبار الولايات المتحدة على عدم المساندة العمياء لإسرائيل التي تعتقل في سجونها العديد من اللبنانيين وأحياناً يرتدي الباعث السياسي ثوب مقاومة سياسة الفصل العنصري مثل منظمة Anc وهي منظمة أفريقية مارست الإرهاب كوسيلة للضغط على الحكومة البيضاء في بريتوريا عاصمة جنوب أفريقيا من أجل التخلي

اختلاسها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر^(٤).

وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الفقهاء للوقوف على تعريف جامع ووضع مفهوم محدد لهذا المصطلح إلا أنه لم يتم الوصول إلى ذلك إلا أن هناك بعض التعريفات الفقهية ومنها:

عرفه الفقيه سوتيل: العمل الإجرامي المصحوب بالرعب أو العنف والفرع لتحقيق هدف محدد^(٥).

أما الفقيه ليكنين فقد عرفه بأنه: الإرهاب بنظرة عامة يقوم على تخويف الناس بمساهمة أعمال العنف^(٦).

كما أن اتفاقية جنيف الموقعة في ١٦/١١/١٩٣٧ والذي هدف إلى الحد من ظاهرة الإرهاب في المادة الأولى فقرة (٢): أعمال الإرهاب هي الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة وتهدف إلى إحداث حالة من الرعب في أفكار أشخاص معينين أو مجموعة من الناس أو لدى العامة^(٧).

إن أفضل تعريف للإرهاب الدولي قدمه الأستاذ (بسيوني) وقد تم قبول ذلك التعريف في اجتماعات الخبراء الإقليميين في فيينا التي نظمتها الأمم المتحدة خلال الفترة ١٤/١٨ آذار عام ١٩٨٨م (الإرهاب هو استراتيجية عنف محرم دولياً تحفزها بواعث عقائدية أيولوجية وتتوخى إحداث عنف مرعب داخل شريحة خاصة من مجتمع معين لتحقيق الوصول إلى السلطة أو للقيام بدعاية لمطلب بغض النظر عما إذا كان مقترفو العنف يعملون من أجل أنفسهم ونيابة عنها أم نيابة عن دولة من الدول^(٨)).

عن سياسة التفركة العنصرية.

الجماعات الإرهابية الأخرى أمام الرأي العام.

الدوافع التاريخية:

أحياناً تكمن خلف جرائم الإرهاب الدولي بواعث ودوافع تاريخية مثل الانتقام من دولة ما قامت ببعض الأعمال الوحشية أو أعمال إبادة جماعية ضد رعايا دولة أخرى في حقبة تاريخية سابقة وخير مثال لذلك جرائم الإرهاب التي ترتكبها منظمة جيش التحرير الأرمني ضد الأتراك كنوع من الثأر التاريخي لمذابح التي ترتكبها تركيا ضد الشعب الأرمني في بداية القرن العشرين^(٩).

الدوافع الإعلامية:

وهو القاسم المشترك فالاقتصادية: الإرهاب الدولي وعلى اختلاف صورها ودوافعها وأسبابها فالاستراتيجية الإعلامية في جرائم الإرهاب الدولي تستند للقاعدة التي تنص (أرهب عدوك وأنشر قضيتك) فالهدف من الإرهاب الدولي جذب انتباه الرأي العام العالمي تجاه قضية ما وكسب تأييده لكي يقوم بالضغط على دولة ما أو أي جهة دولية معينة للقيام بعمل أو للامتناع عن عمل وبذلك يتضح أهمية الدافع الإعلامي في تحريك سواكن القضية الفلسطينية وجعلها الحادث الأول في العالم والذي يحتل عناوين الجرائد الرئيسية ونشرات الاخبار بصفة يومية تقريباً وعلى يقتصر الهدف الإعلامي في جرائم الإرهاب الدولي على ما تقدم وإنما يهدف أيضاً لبث الرعب والفرع داخل نفوس أكبر عدد ممكن من البشر فلذلك يساعد الإرهابيين كثيراً في تحقيق أهدافهم وأغراضهم وتستخدم بعض الجماعات الإرهابية كوسيلة لتشويه صور

الدوافع الشخصية:

الدوافع الشخصية عديدة منها ابتزاز الأموال من شركات الطيران المختلفة عن طريق خطف الطائرات ثم طلب فدية تصل إلى ملايين الدولارات ومضلة للقفز من الطائرة أثناء الطيران وقد حدث ذلك في ١٩٧١/١١/٢٥ عندما قام أمريكي بخطف طائرة بوينج ٧٢٧، وطلب فدية من شركة الطيران قدرها ٢٠٠ ألف دولار أمريكي ومضلة وبالفعل حصل على هذا المبلغ بعد هبوطه في أحد المطارات وعندما عادت الطائرة للطيران مرة أخرى قفز بالمضلة بالظلام وكذلك الرغبة في مغادرة إقليم دولة ما وذلك بخطف الطائرة للهرب من إقليم دولة معينة.

مثال ذلك عند الهرب من تنفيذ الأحكام القضائية قد يلجأ بعض الأفراد لارتكاب بعض جرائم الإرهاب كخطف طائرة من أجل دولته وفراراً دولة أخرى هرباً من تنفيذ أحكام قضائية صدرت ضده، مثال ذلك الزنوج الثلاثة الأمريكيون الذين اختطفوا طائرة تابعة لخطوط الجو العالمية في ١٩٧١/١/١٧ ثم هبطوا في كوبا وتبين في التحقيقات إن سبب هروبهم هو مطاردة الشرطة الأمريكية لهم لقتلهم أحد رجال الأمن في الولايات المتحدة الأمريكية^(١٠).

الدوافع الاجتماعية والاقتصادية:

إن تردي الواقع الاجتماعي والاقتصادي على المستوى الدولي للدولة من الأسباب المباشرة التي تؤدي أو تؤثر بشكل مباشر في عمليات حفظ

عندما ترعى الدولة أفراداً أو مجموعات وتقدم لهم المساعدة والتدريب للقيام بأعمال إرهابية، فالعلاقة بين أعمال الإرهاب والدول تتراوح بين: استخدام الإرهاب بواسطة موظفي الدولة.

استخدام الدولة لعملاء غير رسميين للقيام بالأعمال الإرهابية.

الإمداد بالمساعدات العسكرية والمالية.

تسامح الدول مع وجود قواعد إرهابية في أرضها. تقديم المساعدات اللوجستية.

إن القانون الدولي يحظر أعمال الإرهاب سواء ارتكبتها الأفراد أم الدول، وعلى الدول أن تفي بالتزاماتها المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وأحكام قانون الدول فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب الدولي وبصفة خاصة الامتناع عن تنظيم الأعمال الإرهابية أو تيسيرها أو التحريض عليها أو التقاضي عنها التي ترتكبتها دولة ضد دولة أخرى أو ضد مواطنيها، وبذات المعنى قرار الجمعية العامة رقم ٢٦٢٥/٢٤/تشرين الأول عام ١٩٧٠ والذي يعتبر مصدراً ملزماً من مصادر الأمم المتحدة لأنه أتى بمثابة تفسير مرجعي لميثاق الأمم المتحدة، حيث جاء النص فيه (لا يحق لأي دولة أن تنظم أعمال إرهابية أو تخريبية أو مسلحة أو تساعد أو تمول أو تحرض على مثل تلك الأعمال الموجهة ضد دولة أخرى أو ضد نظام الحكم في الدولة الأخرى^(١)).

الإرهاب التقليدي والإرهاب بوسائل المعلوماتية: لقد مهد التطور التكنولوجي السبل للحصول على

الأمن والسلام والاستقرار الدولي، حيث يلاحظ أن هناك بعض الدول تلجأ إلى ممارسة الحرب الاقتصادية ضد دولة أخرى من أجل تعطيل صناعاتها وتدمير منشآتها الصناعية والتجارية كوسائل للضغط على هذه الدولة المتضررة، ولاحظنا هذه الأفعال أبان احتلال العراق وما رافقه من تدمير شامل للبنى التحتية سنة ٢٠٠٣ مما يعد إرهاباً دولياً مقصوداً لتحقيق وسائل ضغط والإكراه على الشعب العراقي ساعد في انعاش بيئة الإرهاب في دولة العراق وبالتالي فإن انهيار الجانب الاقتصادي يشكل تأثير مباشر على انهيار أو تردي الوضع الاجتماعي للدول الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً- أنواع الإرهاب الدولي وآثاره:

١- أنواع الإرهاب الدولي:

لقد كان الرأي السائد الذي يقول إن الإرهاب الذي يرتكبه الأفراد يرتكبون بصفتهم كأفراد أو تحت مظلة مجموعة هب بطبيعتها القانونية لا تعتبر دولة، أما أن تعتبر الدولة هي مسؤولة عن ارتكاب أعمال إرهابية فهذه المسألة محل خلاف فبعض الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة، أن الدول لا توصف بالإرهاب حسب رأيها وأن هذا الوصف يقتصر على الأفراد والمجموعات التي هي دون الدول كحركات التحرر الوطني، ومهما يكن فإن الدول قد ترتكب الإرهاب أما بشكل مباشر أو غير مباشر ويكون بشكل مباشر عندما تقوم به ولمصلحتها عندما يقوم به موظفوها أو من في حكمهم كالعملاء المستأجرين سواء كانوا مواطنين أم أجانب ويكون غير مباشر

يتبع الإرهابيون وسائل كثيرة من أجل الوصول إلى غايتهم فيدرسون السبل التي تمكنهم من إيقاع الضرر والخسائر في صفوف خصومهم وفي الغالب يعتمد على المواجهة الساخنة على وفق أسلوب الضربة المختارة والمخطط لها بعناية فوسائل الإرهاب عديدة منها:

الاغتيال، وتستخدم هذه الطريقة ضد القادة والمسؤولين من العدو وقد يكون لها أثر بعيد ومهم مثل ما جرى عام ١٩١٤ حينما اغتال ولي عهد النمسا وزوجته أحد الأسباب المباشرة لنشوب الحرب العالمية الأولى التي أودت بحياة أكثر من عشرة ملايين إنسان^(١٢)، وهناك وسيلة أخرى وهي أخذ الرهائن أي احتجازهم من أجل المساومة عليهم لتحقيق أهدافهم، وإضافة لأخذ الرهائن يقوم الإرهابيون بخطف الطائرات ونسفها وخطف السفن والغرض من ذلك هو لتحقيق أهداف يحددها الخاطفون حيث شهد العالم من ١٩٥١ إلى ١٩٧٠ حدوث (١٦٤) حادثة خطف أي بمعدل ٢/٨ حادثة في العام الواحد، ويمكن القول أن العمل الإرهابي الحالي قد انتقل إلى مدار جديد كهدم العقارات وإتلاف لمخازن واستخدام الطائرات بما فيها كما حدث في ١١-سبتمبر-أيلول من عام ٢٠٠١ حيث ضربوا بنايتي مركز التجارة العالمي في نيويورك والبنتاغون في واشنطن وهو تطور نوعي وكمي في وسائل ما يعرف بالإرهاب، وهناك وسيلة أخرى دخلت حيز الاهتمام وهي السلاح النووي ويذهب (ريشارد فوليك) إلى أن لجوء الرئيس الأمريكي ترومان لإلقاء القنبلة الذرية الأولى على هيروشيما في ٦/٨/١٩٤٥

أسلحة ووسائل فتاكة واستخدامها في العمليات الإرهابية، إذ أن الإرهاب أصبح يستفيد من التقنيات الحديثة على كافة المستويات كوسائل الاتصالات أو أجهزة الرصد والمراقبة إلى آخره ومع ذلك فإن أسلحة الدمار الشامل قد زادت خطر الإرهاب وقدرته على الإرهاب والتدمير سيما وأن إنتاج بعض أنواع هذه الأسلحة بات متاحاً بوسائل متداولة وغير مكلفة، ولقد أشارت الأمم المتحدة إلى التهديد الذي يشكله امتلاك الجماعات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل، أن الإرهاب الذي يقع باستخدام الوسائل أو الأسلحة العادية أو أسلحة الدمار الشامل هو من قبيل الإرهاب التقليدي في مقابل الإرهاب بالوسائل المعلوماتية بعد أن باتت تكنولوجيا المعلومات من السمات الأساسية للمجتمعات الحديثة ما بعد الصناعية، فالنقد الحاصل في مجال تكنولوجيا وأنظمة المعلومات وشيوع استخدام الانترنت جعل بعض الدول في تسيير أوجه مختلفة من نشاطها على برامج معلوماتية وأنظمة معلوماتية وأن العبث بهذه الأنظمة يتسبب في سقوط الطائرات أو تعطيل الأنظمة الإلكترونية فيها أو التلاعب بأنظمة تشغيل وإطلاق أو توجيه الصواريخ الاستراتيجية أو التسبب في تعطيل عمل المحطات النووية والكيميائية والبيولوجية، ولقد حضرت المادة (٢) الفقرة (٤) من ميثاق الأمم المتحدة على الدول اللجوء إلى القوة أو التهديد بها ولقد أشارت مراراً وإلى خطر استخدام الجماعات الإرهابية لتكنولوجيا الاتصالات وغيرها من الأمثلة التي تسبب العبث بها أضراراً كبيرة^(١٣).

٢- وسائل الإرهاب الدولي:

لمنع وقوع عليها الاعتداء) و عليه أن الإرهاب يتوفر متى ما نتج عن استخدام قوة أو عنف أو ترويع تعرض حريات أشخاص للخطر من دولة ضد أشخاص دولة أخرى^(١٥).

المساس بالكيان الاجتماعي:

اعتبرت القوانين الدولية أن المساس بالكيان الاجتماعي من الآثار أو النتائج الإرهابية التي تلجأ إليها دولة ما ضد دولة أخرى أو أفراد دولة أخرى بهدف الإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة أمنه للخطر الذي قد يكون من شأنه إلحاق الضرر بالبيئة والذي يقصد به كل أذى يلحق بالوسط الذي يتصل بحياة الإنسان داخل النطاق الإقليمي أو الدولي سواء كان هذا الوسط من العناصر الطبيعية أو من صنع الإنسان أو إلحاق الضرر بالاتصال والمواصلات والذي يقصد به كل أذى يصيب إرسال أو استقبال الرسائل بين شخصين أو أكثر والصور الأساسية للاتصال تتمثل في الإشارات الضوئية والصوتية ومن أمثلتها الأقمار الصناعية والتلغراف والتلفزيون ويقصد بالضرر الذي يصيب المواصلات كل أذى يصيب وسيلة من وسائل النقل كالطائرات والبواخر وأيضاً من شأن الآثار التي تنترج على الجرائم الإرهابية هو منع ممارسة معاهد العمل لأدائها الأمر الذي يندرج تحته كل مؤسسة علمية أو تعليمية كالمدارس بكافة أنواعها والجامعات وما يتصل به، وأيضاً من شأن الجرائم الإرهابية أن تؤدي منع أو عرقلة دور العبادة لأعمالها وما تنطوي من ممارسة طقوس وشعائر سواء كانت هذه الطقوس والشعائر تمارس في جامع من الجوامع أو كنيسة من الكنائس^(١٦).

كان أول مظهر من مظاهر الإرهاب النووي لأن القصد من القنبلة لم يكن سكان هيروشيما بل حكام طوكيو وأن أمامهم أما خيار الاستسلام أو الموت بالذرة^(١٤).

٣- المساس بالأشخاص وتعريض حرياتهم وأمنهم للخطر:

إن المساس بالأشخاص يعني تعريضهم للإيذاء وإلقاء الرعب بينهم وأيضاً المساس بسلامة أجسامهم هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن جرائم الإرهاب تنطوي على جسامه الأضرار والخطورة التي ترتب عليها ومن هنا جاء الاهتمام بها وأدخلها في دائرة التجريم المشدد القاسي وكذلك يعني أو يقصد بالإيذاء الذي يتعرض له الأشخاص هو التعرض لحق الإنسان في أن يستمر جسمه بأداء وظائف الحياة بشكل طبيعي واحتفاظه بمادته الجسدية وتحرره من الآلام البدنية، وأيضاً تعريض أمن الأشخاص للخطر فالقوانين تحمي (حق الإنسان في الحياة) ومن التعرض للخطر فلا تمتد هذه الحماية إلى سواء من مخلوقات ومصالحته بأن تضل أعضاء جسمه مؤدية لوظائفه وفقاً للقوانين الطبيعية، وأيضاً أن لحياة المواطن الخاصة حرمة يحميها القانون كالمراسلات البريدية والبرقية وغيرها من وسائل الاتصال فإن كل تعرض لهذه الحريات هو مساس بالأشخاص وحرصاً من الدول على ذلك اعتبرت (كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة بالمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات القائمة التي يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوة الجنائية المدنية الناشئة عنها بالتقادم وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً

ثالثاً- جرائم الإرهاب الدولي والجهود والوسائل المبذولة لمكافحته دولياً:

١- جرائم الإرهاب لدولي:

مفهوم الجريمة الإرهابية:

لقد ظهرت عدة اتجاهات تشريعية وفقهية في تحديد مضمون الجريمة الإرهابية وهناك اتجاه شكلي عرف الجريمة الإرهابية بأنها (الأعمال الغير مشروعة التي ترتكب بوسائل خطيرة من شأنها إحداث خطر عام من قبل دولة ما أو منظمة بقصد تحقيق أهداف سياسية وإرهاب الحكومة القائمة وإرغامها للقيام بتصرفات معينة أو التخلي عن الحكم)، أما الاتجاه المادي فقد عرفت الجريمة الإرهابية (بأنها تلك التي تهدف إلى تدمير النظام القانوني والاقتصادي للمجتمع) وهو معيار موضوعي يعتد فيه بطبيعة الفعل في الظروف التي وقع فيها والآثار المترتبة عليه، ويعرف الاتجاه الشخصي الجريمة الإرهابية بأنها (الاستعمال المنظم والعمدى لوسائل من شأنها إحداث وإثارة الرعب بقصد تحقيق هدف معين)^(١٨).

وتعريف الجريمة الإرهابية حسب رأينا هو ما يجمع بين الاتجاهات الثلاث وعليه يمكن تعريفها (الأعمال الغير مشروعة التي يرتكبها أفراد أو جماعات منظمة معينة أو دولة ضد دولة أخرى بهدف نشر الرعب واستعمال وسائل التهديد ووسائل التهديد ووسائل قادرة على خلق حالة من الخطر العام أو إحداث ضرر جسيم في تحقيق غاية معينة).

أركان الجريمة الإرهابية الدولية:

إلحاق الضرر بالمباني والأماكن العامة واحتلالها والاستيلاء عليها:

ويتحقق الإرهاب في حالة احتلال مباني أو الأماكن العامة أو الاستيلاء عليها والمقصود بذلك هو أن يكون الفعل الذي ارتكبه الدولة ضد دولة أخرى من شأنه أن يؤدي إلى احتلال أماكن ذات أهمية كبيرة سواء كانت مملوكة للدولة أو أحد الوزارات أو الهيئات فيها وهذا ما يلاحظ من اختلال الغرب لدول المشرق العربي أو الوطن العربي لوجود أماكن وأماكن تعتبر ذات أهمية كبيرة وإلحاق الأضرار بها من تفجير ونهب وغيرها والاستيلاء عليها.

ضرب الاقتصاد الوطني:

إن الإرهاب أصبح من أخطر المشكلات التي تعاني منها المجتمعات الإنسانية في الوقت الحاضر لما يعكسه من آثار سلبية في سبيل تقدم الأمم وازدهارها والإرهاب يعتبر مصدراً خطيراً على كثير من اقتصاديات الدول، حيث أن تأثير الأعمال الإرهابية على اقتصاديات المجتمع يؤدي إلى تدميرها وبالتالي يضرب اقتصاد الوطن كله حيث جاء في دراسة عن الآثار الاقتصادية للإرهاب الدولي أن هنالك آثار واضحة على البطالة والتضخم والاستثمار وإفلاس الشركات وقطاع التأمين والقطاع السياحي وميزان المدفوعات على سبيل المثال امتناع أو إحجام العديد من الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات من إقامة مشروعاتها في دولة ما خوفاً من الإرهاب والإرهابيين^(١٩).

الركن الشرعي:

إرادة حرة بمعنى أن تتوفر لدى الجاني عناصر المسؤولية الجنائية والواقع أنه نظراً لأهمية المصلحة الدولية التي يلحق بها الضرر في الجريمة الدولية، لا بد من تحديد القصد منها والقصد الجنائي يتمثل بالعلم والإرادة فقد يرتكب أحد الأفراد والمجموعات جريمة الإرهاب الدولي أو احتجاز الرهائن لكن لا يقصد قتلهم وأن كان يتوقع حدوث ذلك ولا يمنعه هذا من الاستمرار في مشروعه الإجرامي وفي كلتا الحالتين فإن الجريمة تصبح عمدية وهو ما استقرت عليه معظم التشريعات الجنائية.

الركن الدولي:

لا يشترط لتحقيق صفة الدولية أن يكون الفعل صادراً من دولة ضد دولة أخرى أو أن الدولة قامت بالتدبير أو التحريض على ارتكابها، إذ أن معيار دولية الجريمة هو اعتدائها على المصالح أي كانت التي يحميها المجتمع الدولي بغض النظر عن مرتكبيها أو الضرورة منها وتتلور الركن الدولي من ناحية أخرى في كون تجريم الفعل وبيان أركانه وخاصة الركن المادي وتقرير العقاب عليه أو الحث على ذلك ليتم بمقتضى قواعد القانون الدولي بغض النظر عن كون القانون الداخلي يجرم الفعل ذاته أو يعاقب عليه أو لا، فالجريمة تكتسب صفة الدولية إذا وقعت على النظام السياسي الدولي كالجريمة ضد الإسلام وضد أمن البشرية، كما تكتسب صفة الدولية عندما تمس الأهداف المحمية دولياً، وعليه فإن الأفعال الإرهابية تعد جرائم دولية حتى وأن لم تكن هناك دولة تدبر أو تحرض على ارتكاب هذه الجرائم حتى ضد دولة أخرى بل أن اشتراط

يقصد بالركن الشرعي للجريمة الدولية القاعدة التصريحية التي يقررها العرف الدولي بصفة أصلية وتتضمنها الاتفاقيات الدولية أي يكفي أن يكون الفعل في الجريمة الدولية أن يكون خاضعاً لقاعدة تجريم دولية، ولهذا نجد أن الأسباب المبيحة للجريمة الدولية مختلفة عن نظريتها في الجريمة الجنائية وأن استندت فكرة الإباحة في المجالين إلى نفس السند وهو عدم انطواء الفكر المرتكب على عدوان على المصلحة التي يكفلها الشارع بحمايتها ومن الأسباب المبيحة للجريمة الدولية ما جرى عليه العرف والمعاملة بالمثل والدفاع الشرعي ورضى الرئيس الأعلى وأحياناً رضا المجني عليه.

الركن المادي:

وهو الواقعة السلوك أو المظهر المادي للجريمة ويتمثل في نشاط الفاعل والنتيجة التي يصيبها وعلاقة السببية بينهما ويكاد يكون هذا العنصر واحداً في كل جريمة فيما عدا ما تعلق بالنتيجة التي يصل إليها الفاعل أو المصلحة المعتدى عليها، فالنتيجة التي يصل إليها الفاعل في الجريمة الجنائية هي العدوان على مصلحة الفرد أو مصلحة الدولة أما النتيجة التي يصيبها الفاعل في الجريمة الدولية هي العدوان على مصلحة دولية ويكاد يجمع الفقهاء على اشتراط سلوك إيجاب أو توافر سلوك إيجابي في الجريمة الدولية^(١).

الركن المعنوي:

يستلزم أن يكون السلوك المتقدم صادراً عن

هذه المعونة أم يمنح التنظيم الحق في استخدام المعونة أو الانتفاع بها مع بقاء الملكية للمانح، وأن مجرد السلوك الإجرامي من قبل الجاني يعرض الإمداد بمعونات على تنظيم غير مشروع يتوفر الركن المادي للجريمة بغض النظر عن قبول التنظيم للمعونة أو لا، حيث أن إمداد تنظيم معين بمعونات من أجل تنفيذ عمليات إرهابية في دولة معينة أو دولة أخرى تعد هذه الدولة مساهمة أصلية في جريمة إرهابية دولية^(٢١).

الركن المعنوي:

تعد جريمة الإمداد بمعونات مادية ومالية جريمة عمدية يتحقق ركنها المعنوي بتوفر القصد الجنائي العام بعنصريه العلم والإرادة ويتحقق العلم بإحاطة الجاني علماً بأنه يقدم المعونة إلى تنظيم غير مشروع من أجل تنفيذ عمليات إرهابية في دولة معينة وعلمه بأغراضه الغير مشروعة وتتحقق الإرادة بمباشرة الجاني سلوكه الإجرامي بحرية واختيار^(٢٢).

٢- الوسائل والجهود المبذولة في مكافحة الإرهاب الدولي:

اهتمت الدول بالإرهاب الدولي وسارعت إلى إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية لمنع ومعاقبة الأعمال الإرهابية الموجهة ضد الدولة، ومن أهم هذه الاتفاقيات:

اتفاقية جنيف لمنع ومعاقبة الأعمال الإرهابية ١٩٣٧:

دعت عصبة الأمم لعقد مؤتمر دبلوماسي بجنيف لبحث اقتراح تقدمت به الحكومة الفرنسية في

وجود دولة ترتكب أو تخطط أو تحرض على ارتكاب الأفعال حتى يمكن أن توصف الجرائم بصفتها الدولية يتضمن خطأ بين المسؤولية الدولية العادية والمسؤولية الجنائية الدولية، لذلك لا نجد الجريمة الدولية في نصوص تشريعية مكتوب وإنما يمكن الاهتداء عن طريق العرف أو بنود المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية التي يقتصر دورها على الكشف وتأكيد العرف الدولي دون أن يكون لها دور إنشاء أو تحديد طبيعة الجرائم الدولية^(٢٣).

جريمة إمداد تنظيم غير مشروع بمعونات مادية ومعنوية:

هذه الجريمة في حقيقتها إحدى صور الاشتراك بالمساعدة في نشاط الجماعات الإرهابية ويقصد بالمعونات المادية كل شيء يعد في حكم القانون من الأموال فهي قد تكون أموالاً أو منقولات كالأسلحة أو الذخائر أو مواد مفرقة أو عقارات كان يتم تخصيص العقار لاتخاذها مقراراً لهم، أما المعونات المالية فهي الأموال التي تقدم لهذه التنظيمات الغير مشروعة لتنفيذ مخططاتها الاجرامية من شراء متفجرات وأسلحة ولهذه الجريمة أركانها.

الركن المادي:

الإمداد لغة هو منح بغير عوض يقال مددته بمدد أي قوته واعنته به كقوله تعالى: (وَأَنْفِقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيِّنٍ) ويتمثل الركن المادي في سلوك الإمداد كمعونته مادية أو مالية للتنظيم الغير مشروع ويكون الإمداد بالتمكين من الانتفاع بالمعونة سواء بنقل ملكية

بمثابة جرائم إرهابية تلتزم الدولة بها بالتسليم وقد حددت المادة الأولى من الاتفاقية الأفعال المكونة لجريمة الإرهاب الدولي والتي يجب على الدول الموقعة عدم التعامل بها، وبالإضافة إلى هذه الاتفاقية فهناك العديد من الاتفاقيات التي أبرمت في مجال مكافحة الإرهاب الدولي منها الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن عام ١٩٧٩ والاتفاقية الدولية لقمع الجهات الإرهابية بالقنابل (الأمم المتحدة ١٩٩٧) والاتفاقية الدولية لقمع الإرهاب (اتفاقية التمويل) (الأمم المتحدة ١٩٩٩)^(٣).

اتفاقية التعاون العربي لمكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٨:

لقد عمل وزراء العدل والداخلية العرب على إيجاد اتفاقية عربية للتعاون في مكافحة الإرهاب تهدف لتعزيز التعاون العربي في مكافحة الجرائم الإرهابية التي تهدد أمن واستقرار الأمة العربية ومصالحها الحيوية وبدأت هذه الاتفاقية بتعريف الإرهاب تعريفاً وصفيّاً حيث عرفته (كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، يهدف لإلقاء الرعب بين الناس أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بهم) وعرفت هذه الاتفاقية الإرهاب الدولي بأنه (أي جريمة أو مشروع إرهابي أو أي شروع فيها ترتكب لتنفيذ غرض إرهابي في دولة من الدول المتعاقدة سواء على رعاياها أو مصالحها أو ممتلكاتها وبمعاقب عليها القانون

التاسع من ديسمبر ١٩٣٤ تضمنت عقد اتفاقية دولية لقمع الجرائم التي ترتكب لأغراض إرهابية ثم أصدرت قراراً في العاشر من أكتوبر ١٩٣٦ حددت فيه المبادئ التي ستقوم عليها الاتفاقية المقترحة مؤكدة على ضرورة امتناع أي دولة في الحياة السياسية دولة أخرى وقد عقد مؤتمر دولي في جنيف بسويسرا عام ١٩٣٧ بهدف التوصل إلى اتفاقية لمكافحة الإرهاب الدولي وقد بحث المؤتمر المشروعات المقدمة وقد حددت المادة الثانية من الاتفاقية الأعمال التي تعد من قبل الأعمال الإرهابية وألفت على عاتق الدول الأطراف فيها التزاماً بتجريم تلك الأفعال إذا وقعت على إقليمها وكانت موجهة ضد دولة من الدول الأخرى الموقعة على الاتفاقية، وإذا كانت اتفاقية جنيف لم تدخل حيز التنفيذ نظراً لعدم التصديق عليها من جميع الدول الموقعة إلا أنها تعد جهود دولية مبدولة ومتميزة في مجال التعاون بين الدول لمعالجة ظاهرة الإرهاب الدولي.

الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب عام ١٩٧٧:

تعد الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب من أبرز الاتفاقيات التي تصدت لجرائم الإرهاب الدولي حيث شارك فيها جميع الأعضاء في مجلس التعاون الأوروبي وقد صدقت جميع هذه الدول على الاتفاقية دون أي تحفظات وتهدف الاتفاقية في قمع الإرهاب السياسي ذات الطابع الدولي عندما تشكل اعتداء على الحقوق والحريات، ومن أبرز ما تميزت به هذه الاتفاقية كونها قد عدت مجموعة من الجرائم التي تعتبر

توفير ما يلزم من مساعدات لضحايا الإرهاب.
إقامة تعاون فعال بين الأجهزة المعنية وبين
المواطنين لمواجهة الإرهاب بما في ذلك إيجاد
ضمانات وحوافز مناسبة للتشجيع على الإبلاغ
عن الأعمال الإرهابية^(٢٤).

دور منظمة الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب
الدولي:

تعمل منظمة الأمم المتحدة على تشجيع الانضمام
إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تدعو
إلى مكافحة الإرهاب، وقد اعتمدت الأمم
المتحدة العديد من الصكوك الدولية بهذا الشأن
(على سبيل المثال إعلان ١٩٤٤ بشأن تدابير
القضاء على الإرهاب الدولي)، وقد أنشأت
منظمة الأمم المتحدة بناءً على قرار الجمعية
العامة في ١٨ ديسمبر خاصة بالإرهاب الدولي
لدراسة الملاحظات التي تتقدم بها الدول على
أن تقوم اللجنة بدورها بتقديم تقرير مشفوعاً
بالتوصيات التي تهدف إلى توفير سبل التعاون
الدولي من أجل القضاء على مشكلة الإرهاب،
وقد أوصت اللجنة ببعض التدابير التي من
شأنها القضاء على مشكلة الإرهاب ومنها
سرعة انضمام الدول إلى الاتفاقيات الدولية
المتعلقة بمكافحة الإرهاب وإبرام المعاهدات
التي تتضمن أحكاماً خاصة بتسليم أو محاكمة
الإرهابيين الدوليين، كما تبنت الأمم المتحدة
عدة قرارات تناولت فيها الإرهاب الدولي ومن
هذه القرارات قرار الجمعية العامة الصادرة
في شهر ديسمبر ١٩٦٩ الذي يدين تحويل
مسار الطائرات المدنية بالقوة أثناء طيرانها

الداخلي) وقد اتخذت هذه الاتفاقية عدة تدابير
من أجل مكافحة الإرهاب الدولي وقد نصت
هذه الاتفاقية على نوعين من التدابير:
تدابير المنع: وهذه التدابير لمنع جرائم الإرهاب
الدولي تلتزم بها الدول المتعاقدة وهي:

الحيلولة دون اتخاذ أراضيها مسرحاً لتخطيط أو
تنفيذ الجرائم الإرهابية أو الشروع أو الاشتراك
فيها بأي صورة من الصور.

تأمين وتعزيز وتطوير الأنظمة المتصلة
بإجراءات الحدود وتأمين الحدود والمنافذ
البرية والبحرية لمنع حالات التسلل إليها.

تعزيز الحماية والأمن والسلامة للشخصيات
والبعثات الدبلوماسية والقنصلية والمنظمات
الإقليمية والدولية المعتمدة لدى الدول المتعاقدة
وفقاً للاتفاقيات الدولية المعنية.

قيام كل دولة متعاقدة بإنشاء قاعدة بيانات
لجمع وتحليل المعلومات الخاصة بالإرهابيين
والمنظمات الإرهابية.

تدابير القمع: كذلك نصت الاتفاقية على تدابير
لقمع الإرهاب الدولي والتي يجب أن تلتزم بها
الدول المتعاقدة:

القبض على مرتكبي الجرائم الإرهابية
ومحاكمتهم وفقاً للقانون الوطني أو تسليمهم
وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية.

تأمين حماية فعالة لمصادر المعلومات عن
الجرائم الإرهابية.

والتي أوصت بها منظمة الطيران المدني الدولية والتي أوردت في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة لمنع الهجمات الإرهابية ضد النقل الجوي والمدني وسائر أشكال النقل العامة.

مناشدة الدول لتعزيز دورها وتعاونها من أجل مكافحة أعمال الإرهاب وأثارها وخاصة عن طريق تبادل المعلومات المختلفة المتعلقة بمنع ومكافحة الإرهاب، فضلاً عن التنفيذ الفعال للاتفاقيات الدولية المتعلقة بهذه الجرائم.

نرجو من المنظمة البحرية الدولية أن تدرس مشكلة الإرهاب على ظهر السفن أو ضدها بهدف اتخاذ التوصيات اللازمة^(٢٥).

رابعاً- استراتيجية مواجهة الإرهاب الدولي:

يمثل الإرهاب ظاهرة عالمية تهدد أمن وسلامة الأفراد والجماعات والدول مما يستدعي إلى توحيد الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمحاربته، تتعدد أسباب الإرهاب ما بين أسباب سياسية وايدلوجية واقتصادية مما يستدعي إلى تكثيف الجهود لعلاج هذه الظاهرة.

مما زاد الوزن النسبي للإرهاب بالأخص بعد عام ٢٠٠١ بعد استهداف برجي التجارة العالميين قد تشظى الإرهاب في أغلب دول العالم وكانت أغلب الدول من بطش الإرهاب، حيث سعت الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بتبني استراتيجيات أمنية لمكافحة الإرهاب منها الضربة الوقائية والاستباقية وتدريب الوحدات الخاصة القتالية لمداومة اوكار الإرهاب والقضاء على قادة

وأيضاً قرار مجلس الأمن الصادر عام ١٩٧٠ والذي أعرب عن قلقه البالغ إزاء التهديدات التي تتعرض لها حياة المدنيين الأبرياء بسبب خطف الطائرات وفي ٢٠ يونيو عام ١٩٧٢ أصدر مجلس الأمن قراراً أعرب فيه عن قلقه البالغ إزاء التهديدات ضد حياة الملاحين والركاب نتيجة للاستيلاء الغير مشروع على الطائرات أو نتيجة التدخل غير المشروع في الملاحة الجوية المدنية، لقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة من التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي منها:

إدانة جميع أعمال الإرهاب وأساليب ممارسة على اعتبار أنها أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها في أي مكان ارتكب وأياً كان مرتكبها بما في ذلك تلك التي تهدد العلاقات الودية بين الدول والشعوب وتهدد أمنهم.

إدانة أعمال الإرهاب التي تشكل انتهاكاً خطيراً لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة وقد تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين وتعرض العلاقات الودية بين الدول للخطر والتعاون الدولي.

إدانة الأعمال الاجرامية التي يقصد منها أو يراد بها إشاعة حالة من الرعب والفرع لأغراض سياسية.

مناشدة جميع الدول التي لم تصبح بعد طرفاً في الاتفاقيات الدولية الحالية المتعلقة بالإرهاب ضرورة الانضمام لتلك الاتفاق على سبيل الأولوية.

مطالبة جميع الدول باتخاذ كافة التدابير المناسبة

الوقت أنهم يدعون بأنهم أصحاب قضايا نبيلة لكن جوبهت هذه الأفكار المتطرفة بالرفض من قبل الدول التي كانت ما كانت من الإرهاب، حيث اعتمدت هذه الدول على محاربة الأفكار المتطرفة من خلال نشر الوعي وضوابط وأحكام الدين الإسلامي الحنيف، بالإضافة إلى محاربة هذا التنظيم الإرهابي عسكرياً وسياسياً من خلال تعاون بين الدول وتجفيف منابع الدعم المالي المادي لتلك التنظيمات الإرهابية وبالفعل أن هذه التوجهات التي أتبعها الدول ساهمت وبشكل كبير في كسر ظهر التنظيم الإرهابي وعلى كافة الأصعدة^(٢٧).

حيث كان للتحالف الدولي والقوات الأمنية العراقية دور مهم في مواجهة التنظيم الإرهابي داعش على مدار فترة العمليات دعم التحالف الدولي قوات الأمن العراقية من خلال الإسناد وتبادل المعلومات والضربات الجوية والتدريب المكثف حيث دعم التحالف الدولي القوات العسكرية العراقية بكل صنوفها وبناء قدراتهم في القتال ضد داعش الإرهابي، حيث أن داعش الإرهابي تعرض إلى الهزيمة طويلة الأمد على يد القوات الأمنية العراقية، بالإضافة إلى مواصلة التحالف الدولي إلى دعم القدرات للقوات العراقية أثناء انتقالها من العمليات القتالية الكبرى إلى عمليات الاستقرار مع التركيز على التدريب والدعم اللوجستي والاستخبارات وحماية الحدود ودعم مكافحة الإرهاب من خلال خطة شاملة لتحقيق

الإرهاب مثل قتل ابن لادن الإرهابي وقتل أبو بكر البغدادي زعيم داعش الإرهابي وبعض القادة المتشددين، بالإضافة إلى تفعيل الجهد الاستخباراتي المشترك مع الدول وإقامة تحالفات عسكرية دولية لمحاربة التنظيمات الإرهابية المتشددة وعلى رأسها تنظيم داعش الإرهابي الذي زاد نشاطه بعد عام ٢٠١٤ بالأخص بالعراق.

تنظيم داعش الإرهابي الذي يسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام الذي يعرف "بداعش" هو تنظيم إرهابي مسلح يتبع الأفكار السلفية الجهادية ويهدف أعضاؤه حسب اعتقادهم إلى إعادة الخلافة الإسلامية حيث يتواجد أفراد في العراق وسوريا، إلا أن هذا التنظيم يفقد أساليب الجيش المنظم ومن ثم هناك نقاط ضعف موجودة داخل التنظيم الإرهابي التي استغلها التحالف الدولي والقوات الأمنية العراقية^(٢٨).

كان يعتمد هذا التنظيم على استخدام الإمكانيات ووسائل الاتصال والشبكات المعلوماتية لنشر سمومه وأعماله الوحشية لعملياتهم الإرهابية المتفرقة والمنتشرة حول العالم، فالمواقع الالكترونية لتلك الجماعات الإرهابية لا تخاطب أعوانها ومموليها بل توجه رسائلها للإعلام من أجل الترويج والإرهاب ونشر الأفكار المتطرفة بهدف شن حملات نفسية ضد الدول مثلاً تعرض أفلام إعدام الرهائن والأسرى ومن غيرها من الأمور، وفي نفس

الاستقرار^(٢٨).

الاعتماد الضربات الاستباقية للتجمعات

الإرهابية.

استخدام الطائرات المسييرة في مواجهة

الإرهاب.

محاربة الدعايات الارهابية والترويج لها.

إرساء الاستقرار في المناطق المحررة.

تعزيز التعاون الدولي ولاسيما في مجال

مكافحة وتمويل الإرهاب.

الحد من تجارة الأسلحة.

الخاتمة

إن الإرهاب يعد ظاهرة مرفوضة من قبل المجتمع الإنساني كافة لما يشكله من خطر على حياة الأفراد والجماعات والدول وتدمير للتراث الإنساني وتعطيل لمسيرة الحياة، ويهدف إلى إثارة الرعب والخوف والقلق لدى الأفراد والجماعات والدول وحسب الغاية من العملية الإرهابية، والإرهاب له تأثير سلبي كبير على حقوق الإنسان، لذا بذلت الجهود الدولية والإقليمية دوراً هاماً في التصدي لهذا الخطر ومحاربه في كافة الأصعدة الدولية والإقليمية والمحلية، بالإضافة إلى تفعيل الجهد الاستخباراتي والمعلوماتي لتعقب هذه الجماعات الإرهابية من خلال رصد تجمعاتهم وأماكن تواجدهم ومحاربة أفكارهم المدمرة للعالم.

لقد أثبتت القوات الأمنية العراقية أنها قوة عسكرية قتالية محترفة وقد حققت نجاحات وانتصارات على التنظيم الإرهابي أثناء عمليات تحرير المحافظات التي سقطت بيد داعش الإرهابي.

ولا ننسى فضل وموقف الحشد الشعبي وما قدمه من تضحيات في تحرير المناطق التي سيطر عليها داعش الإرهابي.

كما أن الدور الأساسي في هزيمة داعش الإرهابي والعصابات الإرهابية جاءت بإرادة وتضحيات الشعب العراقي وكافة قواته العسكرية المختلفة، حيث تكاتف مكونات الشعب العراقي في وجه هذه العصابات الإرهابية، حيث سعت الدبلوماسية العراقية إلى لعب دور محوري في محاربة العصابات الإرهابية من خلال تحفيز المجتمع الدولي لتشكيل تحالف دولي للوقوف بوجه العصابات الإرهابية والتطرف.

يقدم الباحث عدد من التوجهات في مكافحة التنظيمات الإرهابية منها:

الحد من سيطرة المجموعات الإرهابية ميدانياً.

تكثيف الجهد الاستخباراتي الفعال بالتعاون مع الدول.

تخفيف منابع الإرهاب ومصادر التمويل.

حسين جاسم الخزاعي، الجبل الرابع للحركات
السلفية الجهادية الخارطة والملاحم، بغداد،
٢٠١٨م.

طارق عبد العزيز حمدي، التقنين الدولي
لجريمة إرهاب الدولة، دار الكتب القانونية
للطباعة والنشر.

عامر مرعي حسن الربيعي، جرائم الإرهاب،
دار الكتب القانونية، مصر.

عبد الجبار رشيد أحمد الجميلي، رسالة
ماجستير، جرائم الإرهاب الدولي في ضوء
اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، ٢٠١٠م.

عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الطبعة
الثانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،
بيروت، ١٩٨٥م.

عصام العطية، القانون الدولي العام، دار
الحكمة للطباعة والنشر، ط٥.

عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر، الجريمة
الإرهابية، دار الجامعة الجديد، ٢٠٠٨م.

عليان محمود عليان، الإرهاب وإعادة تشكيل
الخريطة السياسية العربية الدولية، دار أمجد
للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٠م.

محمد الباشا، المعجم الكافي: عربي حديث،
الطبعة الثانية، شركة المطبوعات للتوزيع
والنشر، بيروت - لبنان، ١٩٩٢م.

فقد كان للتحالف الدولي والقوات الأمنية
العراقية دوراً بارزاً في مواجهة هذا الخطر من
خلال التصدي لهم من خلال تبني استراتيجيات
عسكرية مختلفة تعتمد على الجهد الاستخباراتي
والتنسيق المشترك، بالإضافة إلى ذلك فإن
القوات العراقية ألحقت الهزيمة لتنظيم داعش
الإرهابي وحررت كل المناطق التي أحتلها.

المصادر

القرآن الكريم.

الكتب:

أبو الوفا محمد أبو الوفا، التأصيل الشرعي
والقانوني لمكافحة الجماعات الإرهابية، دار
الجامعة الجديد، ٢٠٠٧م.

أحمد إبراهيم مصطفى سليمان، الإرهاب
والجريمة المنظمة، دار الطلائع للطباعة
والنشر، القاهرة، ٢٠٠٦م.

أحمد حسين سويدان، الإرهاب الدولي في ظل
المتغيرات الدولية، طبعة ١، منشورات الحلبي
الحقوقية، لبنان، ٢٠١٥م.

أحمد فتحي سرور، المواجهة القانونية
للإرهاب، مركز الأهرام للترجمة والنشر،
الطبعة الثانية.

إسماعيل الغزالي، الإرهاب والقانوني،
طبعة ١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر
والتوزيع، بيروت، ١٩٩٠م.

الهوامش

١- يوسف الخياط، لسان العرب المحيط،
المجلد الثاني، دار الجبل، بيروت، ١٩٩٨م،
ص ١٢٣٧.

٢- محمد الباشا، المعجم الكافي: عربي حديث،
الطبعة الثانية، شركة المطبوعات للتوزيع
والنشر، بيروت - لبنان، ١٩٩٢م، ص ٦٧.

٣- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة،
الطبعة الثانية، المؤسسة العربية للدراسات
والنشر، بيروت، ١٩٨٥م، ص ١٥٣.

٤- د. أبو محمد أبو الوفاء، التأصيل الشرعي
والقانوني لمكافحة الجماعات الإرهابية، دار
الجامعة الجديد، ٢٠٠٧م، ص ٦٧.

٥- أحمد حسين سويدان، الإرهاب الدولي
في ظل المتغيرات الدولية، الطبعة الأولى،
منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ٢٠١٥م،
ص ٣٣.

٦- إسماعيل الغزالي، الإرهاب والقانون
الدولي، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية
للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٠م،
ص ٩٣.

٧- مسعد عبد الرحمن زيدان، الإرهاب في
ظل القانون الدولي العام، دار الكتاب القانوني،
القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ١٢١.

٨- عبد الجبار رشيد أحمد الجميلي، رسالة

محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي والنظام
العالمي الراهن، الطبعة الأولى، دار الفكر،
دمشق، ٢٠٠٢م.

محمود صالح العادلي، موسوعة القانون
الجنائي للإرهاب، الجزء الأول، دار الفكر
الجامعية، ٢٠٠٣م.

مسعد عبد الرحمن زيدان، الإرهاب في ظل
القانون الدولي العام، دار الكتاب القانوني،
القاهرة، ٢٠٠٩م.

منتصر سعيد حمودة، الإرهاب الدولي جوانبه
القانوني ووسائل مكافحته في القانون الدولي
العام والفقهاء الجنائي، دار الفكر الجامعي.

يوسف الخياط، لسان العرب المحيط، المجلد
الثاني، دار الجبل، بيروت، ١٩٨٨م.

مصادر الانترنت:

د. حنا عيسى - أستاذ القانون الدولي، الإرهاب
من وسائل الإكراه في المجتمع الدولي،

<https://pulpit.alwatanvoic.com>

الدكتور خالد السيد، مركز الإعلام الأمني،
www.policeme.gor.bh

موقع التحالف الدولي، العمليات العسكرية في
العراق.

- ١٧- أحمد إبراهيم مصطفى سليمان، الإرهاب والجريمة المنظمة، دار الطلائع للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ٢٥.
- ١٨- عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر، الجريمة الإرهابية، دار الجامعة الجديد، ٢٠٠٨م، ص ٧٥-٧٨-٨١.
- ١٩- طارق عبد العزيز حمدي، التقنين الدولي لجريمة إرهاب الدولة، دار الكتب القانونية للطباعة والنشر، ص ٢٥-٢٦.
- ٢٠- طارق عبد العزيز حمدي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.
- ٢١- عامر مرعي حسن الربيعي، جرائم الإرهاب، دار الكتب القانونية، مصر، ص ٢٥٥.
- ٢٢- عامر مرعي حسن الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٩.
- ٢٣- خالد السيد، مركز الإعلام الأمني، www.policeme.gor.bh
- ٢٤- منتصر سعيد حمودة، الإرهاب الدولي جوانبه القانوني ووسائل مكافحته في القانون الدولي العام والفقه الجنائي، دار الفكر الجامعي، ص ٣٨٢-٣٨١-٣٨٧.
- ٢٥- أحمد فتحي سرور، المواجهة القانونية للإرهاب، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الثانية، ص ٤١٢.
- ٩- منتصر سعيد حمودة، كتاب الإرهاب الدولي جوانبه القانونية ووسائل مكافحته، دار الفكر الجامعي، ص ١٣٩.
- ١٠- عصام العطية، القانون الدولي العام، دار الحكمة للطباعة والنشر، ط ٥، ص ٣٣٨.
- ١١- أحمد حسين سويدان، الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، ٢٠١٥م، ص ٧٤-٧٥.
- ١٢- المصدر نفسه، ص ٨٠-٨١.
- ١٣- د. حنا عيسى، أستاذ القانون الدولي، الإرهاب من وسائل الإكراه في المجتمع الدولي، <https://pulpit.alwatanvoic.com>
- ١٤- محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٢م، ص ٩٥.
- ١٥- محمود صالح العادلي، موسوعة القانون الجنائي للإرهاب، الجزء الأول، دار الفكر الجامعية، ٢٠٠٣م، ص ٤٥.
- ١٦- المصدر نفسه، ص ٤٩.

غير محدود ويؤثر هذا على بناء المجتمعات بالأخص بعد عام ٢٠٠١ فقد زاد الوزن النسبي للإرهاب الدولي بعد استهداف يرحي التجارة العالميين في قلب الولايات المتحدة الأمريكية، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتخاذ استراتيجيات أمنية وعسكرية لمواجهة هذا الخطر الذي أربك المواطن الأمريكي، حيث اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيات مختلفة في استهداف المجاميع الإرهابية وتدميرها ومنها الضربة الوقائية والضربة الاستباقية أي مهاجمة العدو قبل أن يهجم علينا، مما دفع الدول إلى تشكيل تحالفات عسكرية لمواجهة الخطر الإرهابي الذي يهدد الأمن والسلم الدوليين، ومنها خطر داعش الإرهابي الذي استباح عدد من الدول وبالمقابل تمت المواجهة من خلال التحالف الدولي في استهداف الجماعات الإرهابية وتحقيق منابع الدعم المالي لهم.

Abstract

Summary International terrorist crimes are acts of violence directed against individuals or property, governments, or international organizations, aimed at inciting terror and fear among individuals and groups, causing political unrest or change, and endangering the lives

٢٦- حسين جاسم الخزاعي، الجيل الرابع للحركات السلفية الجهادية الخارطة والملاح، بغداد، ٢٠١٨م، ص ٧٣.

٢٧- عليان محمود عليان، الإرهاب وإعادة تشكيل الخريطة السياسية العربية الدولية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٠م، ص ١٩.

٢٨- موقع التحالف الدولي، العمليات العسكرية في العراق.

الملخص

جرائم الإرهاب الدولي هي أعمال عنف موجهة ضد الأفراد أو الممتلكات أو ضد الحكومات أو المنظمات الدولية، تهدف إلى إثارة الرعب والخوف في نفوس الأفراد والجماعات وإحداث اضطرابات أو تغييرات سياسية وتعرض حياة المدنيين للخطر، وتشمل هذه الجرائم الهجمات الإرهابية وتهديدات بارتكابها وتمويل الإرهاب وتجنيد الإرهابيين والدعم اللوجستي لهم، لذا تعد ظاهرة الإرهاب الدولي أو المحلي من أخطر الظواهر التي تواجه البشرية جمعاء.

إن الإرهاب اليوم أصبح من أخطر المشكلات التي تعاني منها المجتمعات البشرية لما يمثله من تهديد على تقدم الأمم وازدهارها، وكذلك يؤثر على اقتصاديات الدول، بالإضافة إلى زيادة المنظمات الإرهابية التي تمارس العنف والإرهاب والقتل الذي ينطوي على عنف

that confused the American citizen. The United States of America followed different strategies in targeting and destroying terrorist groups, including preventive strikes and preemptive strikes, meaning attacking the enemy before it attacks us. This prompted countries to form military alliances to confront the terrorist threat that threatens international peace and security, including the terrorist threat of ISIS, which has invaded a number of countries. In return, the confrontation was carried out through the international coalition by targeting terrorist groups and securing sources of financial support for them.

of civilians. These crimes include terrorist attacks, threats to commit them, the financing of terrorism, the recruitment of terrorists, and logistical support for them. Therefore, the phenomenon of international or domestic terrorism is one of the most dangerous phenomena facing humanity as a whole. Terrorism has become one of the most dangerous problems facing human societies today, as it poses a threat to the progress and prosperity of nations, as well as its impact on the economies of countries. In addition, there has been an increase in terrorist organizations that practice violence, terrorism, and murder, which entails unlimited violence. This impacts the building of societies, especially after 2001. The relative weight of international terrorism increased after the targeting of global trade centers in the heart of the United States of America, which prompted the United States of America to adopt security and military strategies to confront this threat